

الاقتصاد يدفع فاتورة تصاعد العنف السياسي بالمنطقة

صراع المصالح في بيزنس الإنترنت

المكملات الغذائية .. وهم بـ 88 مليار دولار

استئناف استخراج الذهب من « حمش » قبل نهاية 2015

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

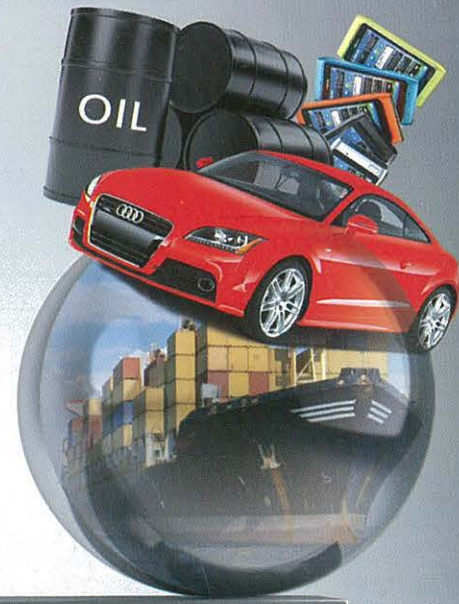


الأهرام الاقتصادي

Al-Ahram - Al-Eklesady

الأحد 11 أكتوبر 2015 - 27 ثوب الحبة 1436هـ. (العدد 2420) (التمن 10 جنيهات)

ضبط الاستيراد .. قضية الساعة



التعاوني.. حضانة التأمين متناهي الصغر

التأمين المتناهي الصغر لانزال حصته محدودة في السوق المصري وقد أجمع الخبراء على أن انتشار هذا النوع من التأمين مرهون بتخفيض التكاليف الإدارية ومصروفات تسويقه بالنسبة لشركات التأمين وأن جمعيات التأمين التعاوني تعد «الحضانة» للتأمين المتناهي الصغر وتساهم في انتشاره على مستوى المشروعات المتناهية الصغر.

يقول د. سامي نجيب أستاذ التأمين بكلية التجارة - جامعة بنى سويف إن إقبال شركات التأمين على التأمين المتناهي الصغر ضعيف نظرا لارتفاع تكاليف تسويقه في مقابل انخفاض القسط الذي سوف يتم تحصيله من المشروع المتناهي الصغر.

ويرى د. نجيب أن إنشاء جمعيات التأمين التعاوني تعد حضانة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تقوم بمهمة التأمين عليها وتعد الآلية الأمثل لنشر التأمين المتناهي الصغر وهذا الأمر معمول به في العديد من الدول الأجنبية مثل ألمانيا وتعتمد تلك الجمعيات على إنشاء وثائق جماعية للمشروعات مما يخفض تكاليف

الإصدار ويخفض قيمة القسط التأميني على المشروع.

أما أحمد عارفين رئيس الشركة المصرية للتأمين التكافلي فيرى أن عدم إقبال الشركات على التأمين المتناهي الصغر بسبب ارتفاع تكلفته وأنه يجب على الشركات أن تتخذ من الآليات التي تساهم في التوسع في التأمين المتناهي الصغر تماشيا مع اتجاه الدولة في دعم المشروعات الصغيرة.

ويشير إلى أن الشركة تقوم بتطبيق عدد محدود من عمليات التأمين المتناهي الصغر وتحميل مصروفاته على باقى عمليات الشركة.

ويرى عبد الرؤوف قطب رئيس الاتحاد المصري للتأمين أن شركات التأمين تواجه عدة مشكلات إدارية عند محاولتها التعامل مع الأفراد ذوي الدخل المنخفضة فبيع الوثائق الصغيرة يتطلب على سبيل المثال فهم خصائص السوق مثل البيئة الثقافية والاجتماعية وحجم الطلب وأيضا نوع الحوادث والأخطار التي تتعرض لها الأسر ذات الدخل المنخفضة بالإضافة إلى الأهمية البالغة لمواكبة



تطورات التسويق التي تتناسب مع هذه الأنشطة ومما يستوجب الذكر أن القائمين على الهيئة العامة للرقابة المالية يولون هذا الموضوع اهتماما بالغا حيث تقوم الهيئة بالاستفادة بالأجهزة الموجودة على مستوى القرى والنجع للقيام بتسويق الوثائق مقابل عائد مادي محدود للغاية إلى غير ذلك من أوجه التيسير على العاملين في مجال المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

ويتوافر بسوق التأمين المصري بعض منتجات التأمين المتناهي الصغر للممتلكات مثل أخطار عدم السداد والحريق والسطو والنقل البري ومشروع إحلال التاكسي ونفوق

الماشية كما يوجد في فرع تأمين الحياة الحوادث الشخصية والتأمين الصحي وخطر الوفاة وجميعها تتميز بأقساط صغيرة في متناول الجميع.

وتشمل منتجات التأمين المتناهي الصغر التي وفرتها الشركات حتى نهاية عام ٢٠١٢ التأمين على حياة المقترضين وتأمين الوفاة والعجز والحوادث وتأمين الممتلكات وتأمين السيارات (مشروع إحلال التاكسي) والتأمين على الماشية وتأمين الحريق والسطو.

وبلغ إجمالي التعويضات التي تم سدادها نتيجة مخاطر عدم السداد ٣.٩ مليون جنيه في عام ٢٠١١ مقابل ٣.٨ مليون جنيه عن العام السابق له وبلغ إجمالي التعويضات المسددة في حالة العجز الكلي والوفاة نحو ٢٠٤.٣ ألف جنيه مقابل ٢٠٢.٦ ألف جنيه عن فترة المقارنة وسجل إجمالي التعويضات المسددة عن مشروعات نفوق الماشية ٧٢١.٥ ألف جنيه مقابل ٦١٣.٢ ألف جنيه عن سنة المقارنة.

نمو في أسواق التأمين بدول الشرق الأوسط

شركات التأمين نمو في الأرباح وأن تتجاوز تأثير انخفاض أسعار البترول التي أثرت على كل الشركات في المملكة.

ويعانى السوق السعودي من تكس في عدد شركات التأمين التي يصل عددها إلى ٣٤ شركة في الوقت الذي يمنع فيه القانون أى عمليات دمج بين هذه الشركات.

السوق السعودي خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى أكثر من ٣٥ مليار ريال وذلك مقارنة بالعام الماضى.

ووفقا لتقرير الوكالة فإن نمو السوق السعودي يرجع إلى زيادة الطلب على التأمين مع نمو عدد السكان وزيادة أسعار التأمين الصحي وتأمين السيارات. ويتوقع التقرير أن تحقق

أظهر تقرير لشركة إيه إم بست لاسواق التأمين في منطقة الشرق الاوسط زيادة قيمة أقساط التأمين إلى ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤

وتعد أبرز الاسواق الرئيسية هي السعودية والامارات وايران وتركيا كما تتوقع وكالة ستاندرد أند بورز فى أحدث تقرير لها ارتفاع إجمالي أقساط التأمين لشركات التأمين في

١٧٠ مليون دولار أقساط إعادة التأمين الإفريقية

بلغ إجمالي أقساط الاكتتاب للشركة الإفريقية لإعادة التأمين حتى عام ٢٠١٣ نحو ٦٧٠ مليون دولار وذلك مقابل ٦٤٨ مليون دولار عن عام ٢٠١٢ وقد بلغ إجمالي الأقساط المحتفظ بها حتى عام ٢٠١٢ نحو ٥٨٦ مليون دولار وبلغ صافى الأقساط المكتسبة ٥٥٩ مليون دولار وسجل فائض الاكتتاب نحو ٤٧ مليون دولار وصافى الربح ٩٣ مليون دولار وارتفعت حقوق الملكية إلى ٦٠٨ ملايين دولار وبذلك يبلغ إجمالي الأصول ١٠.٣ مليار دولار.

يذكر أنه تم تأسيس الشركة المصرية لإعادة التأمين عام ١٩٧٦ بمساهمة ٤١ دولة من الدول الاعضاء بالاتحاد الإفريقي وقد تحدد رأس المال المرخص بـ ١٥ مليون دولار ورأس المال المصدر بـ ١٠ ملايين دولار وارتفع رأس المال حتى بلغ ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن المساهمة في رأس مال هذه الشركة كانت مقصورة في بداية التأسيس على الحكومات وبنك التنمية الإفريقي ثم فتح باب المساهمة أمام شركات التأمين وإعادة التأمين الإفريقية وبلغت حصة مصر في رأس مال هذه الشركة ٢١.٩ مليون دولار بما يعادل ٣.٧٪ من رأس المال المصدر وتمثل في ٢١٩٠٠٠ سهم.

وكان الهدف من تأسيس الشركة مواجهة السيطرة الكاملة من قبل الأجانب على نشاط التأمين لاسيما عقب تحرر معظم الدول الإفريقية من الاستعمار الأجنبي الذي كان يسيطر عليها اقتصاديا وسياسيا ومن هنا نشأت الحاجة إلى إنشاء كيان قوى يتولى مهمة إعادة

التأمين على مستوى القارة ويعمل على الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأقساط داخل إفريقيا بدلا من الاعتماد على الأسواق الخارجية بصورة كاملة بما ينطوى عليه استنزاف لمواردها من النقد الأجنبي وقد كان لمصرف التنمية الإفريقي فضل المبادرة بالترويج لإنشاء شركة إعادة التأمين الإفريقية وتولى إعداد الدراسات وتمويل الأعمال التحضيرية لتأسيس هذه الشركة ثم المساهمة بنسبة ١٠٪ من رأسمالها.

شهادات الأهلئ الدولارية مجموعة متنوعة من البنك الأهلئ المصرئ



4,25% مدة الشهادة ٣ سنوات

5,25% مدة الشهادة ٥ سنوات

5,75% مدة الشهادة ٧ سنوات

عائد سنوى ثابت بالدولار
يصرف كل ثلاثة أشهر

للاستعلام اتصل بـ
19623

البنك الأهلئ المصرئ
NATIONAL BANK OF EGYPT

بنك أهل مصر